

كيف تتجو البشرية من اقتصاد القرن الحادي والعشرين

ب د يويد ورك فرنر س ديس ال باد الم بادرة

¹إدوار تترو: يعمل كمستشار لرؤساء بعض الشركات (www.mediafin.fr) ومدير المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية بباريس (www.ecfr.eu). قام بنشر العديد من المقالات والكتب في مجال المالية والاقتصاد الجديد، منها: كتاب بعنوان محلل في قلب الجنون المالي Analyste au cœur de la folie financière (بدار النشر غراسية، والذي حصل على جائزة القراء في كتب الاقتصاد من مجلس الشيوخ لعام 2005)؛ وكتاب بعنوان 20000 مليار دولار، التحدي الأمريكي الجديد 20 000 milliards de dollars, le nouveau défi américain (بدار النشر غراسية عام 2010)؛ (بدار النشر غراسية عام 2010) Quand le dollar nous tue (بدار النشر غراسية عام 2010)؛ نشرت منه نسخة صينية: 二十万亿美元：强大美国的背后 (بدار النشر CITIC Press، بكين، الصين، عام 2012).

المقدمة: تحرير نص بمناسبة عيد الميلاد المجيد 2014

«عزيري إدورد،

هل بإمكانك تقديم مقالة لمجلة المجلس البابوي الثقافي؟ نود أن يكون العدد المقبل عن الإقتصاد (...)

في العاشر من سبتمبر 2014، أرسل إلى صديقي القس لورون مازاس، مسؤول ب"ملتقى الحوار بين المؤمنين وغي المؤمنين" Cortile dei gentili، هذه الرسالة الإلكترونية من روما.

في البداية فكرت في رفض الدعوة، فلدي الكثير من العمل خلال فترة العودة من العطلة الصيفية: فقد أسند إلي مهام عمل جديد في بيت من بيوت الخبرة الأوروبية؛ بالإضافة إلى تقديم المشورة للمعلماء في فترة يشوبها الكثير من الشك فيما يخص الإقتصاد والنظام المالي العالمي؛ وسلسلة مقالاتي بجريدة ليزيكو؛ والإنتهاء من كتاب متأخر عن مواعده؛ والسفر إلى بعض البلدان الأوروبية والآسيوية. أخيراً وأهم من ذلك، علي الأهتمام بأطفالالي الذين يكبرون وأبويهم غير متواجدين لرعايتهم في أغلب الأحيان.

ثم إنجلي الأمر: أليست تلك اللحظة المناسبة و المكان الملائم للنشر والجامع للثقافة والإيمان، لكي أعبر دون تحفظ عن قناعاتي العميقة في الإقتصاد والمالية العالمية؟ قناعاتي كمسيحي ممارس بطريقة ثنائية. فكما أمارس واجباتي الدينية منذ 44 عاماً، في بلد لا يرتاح كثيراً للحرية الدينية. أمارس كذلك مهنتي منذ 20 عاماً في عالم الشركات والمالية، في تخصص معني بتوقع وإدارة الأزمات المالية.

وقناعاتي هي التالي: إذا لم نسعى سريعاً لإيجاد شي جذري والذي سوف أعطي المسار لبعض منها في آخر المقال، ستذهب الأزمات التكنولوجية والمالية بإقتصادنا بعيداً جداً: بل ستقضي على إنسانيتنا. أملي كمسيحي هو أن تُسمع هذه الدعوة المنشورة باثنتي عشرة لغة يوم عيد الميلاد المجيد لعام 2014. وهاهي الأسباب والكيفية.

(الصفحات التالية هي ترجمة للمقال الأصلي المنشور بمجلة الثقافة والإيمان التابعة للمجلس البابوي للثقافة بعنوان « هل تتجو البشرية من الأقتصاد الجديد ؟ »)

عقيدة الإقتصاد القديم

عندما كنت طالباً جامعياً في بداية التسعينيات، كان يعد الإقتصاد ضمن العلوم الإنسانية. أما وقد قضيت عشرين عاماً في هذا القطاع الحيوي من الثقافة المعاصرة كرائد أعمال ومسؤول مالي ومراقب، فلم أعد على يقين تام بأن الإقتصاد مازال علماً. بل صرت، بمرور الوقت، على قناعة بأنه يتجرد من الطابع الإنساني.

كنت قد تعلمت عن أساتذتي بعض الحقائق، أخذتها كبديهيات ثابتة. وقد بُنيت عقيدتهم على الثلاثية التالية:

- "لا ثروة دون بشر" (جان بودان): فحيث وجد البشر، وجد النمو والأمل والنشاط والإبداع البشري. "انظروا إلى التركيبة السكانية لأي بلد كان، وسوف ترون ثروته في المستقبل". كان الإقتصاد حقاً من العلوم الإنسانية.

- « الوقت لا يحترم ما يتم بدونه » بول موران: مادحاً المدة والإستثمار على المدى البعيد. ففي الإقتصاد لا مجال للعجلة، الوقت يلعب لصالح الحكم. وهو صديق المال، وعلى ذلك تشهد أسعار الفائدة.

- « ما أندر المال وأثمنه، فهو يتكلف الكثير. لذلك لا يوكل إلا إلى أشخاص ذوي خبرة وفطنة: ألا وهم العاملين في مجال المالية. هؤلاء القادرون على تحديد وإدراك المخاطر. فمهنة المالية - والتي تقوم على خدمة الإقتصاد - هي شأن جاد لا يسند إلى أي شخص كان.

إلا أنه وبعد قرابة عشرين عاماً مضت علي في العمل في عالم الشركات والمالية، قد شهدت عياناً انهيار كل ركن من هذا

الثلاثي. ثم مع الوقت، حل محله "الإقتصاد الجديد" الذي ينغمر فيه العالم بأثره في الوقت الحالي.

لسنا هنا بصدد إعادة فتح نقاش مبتدل للإقتصاد القديم، الذي مضى عليه قرون، حول منافع وتجاوزات الرأس مالية. فمع التجارة العالمية، التي قامت بمزج وتقريب الشعوب، وساعدت في سهولة حركة البضائع والأفكار والبشر، كانت هناك الرأس مالية، وعلى الرغم من الأزمات الهائلة [التي سببتها]، إلا أنها زادت بشكل ملحوظ من معدلات العمر ومستوى الحياة للرجال والنساء، وكذلك رفعت من المثل العليا للحرية والديموقراطية – وهو ما يعينني- في حين أن بديلتها، الإشتراكية، ورغم النوايا الحسنة أيضاً التي مهدت إليها، إلا أنها أغرقت شعوباً بأثرها، بعضاً منهم لعدة أجيال، في ظلام من الشمولية وهمجية العمل بالسخرة ومعسكرات الإعتقال، ومن إغتصاب مستمر للضمان ومن تعذيب جسدي.

إشكالية وقتنا الحالي هي التالي: هل في مستطاع ال 7,2 مليار نسمة، ممن يقطنون هذا الكوكب الصغير، أن يتأقلموا مع هذا الإقتصاد الجديد؟ إقتصاد لا يخضع لقواعد، بل لاندفاعات وتفاعلات وظواهر جعلت من كل ما قَدَمنا في الماضي هباءً منثوراً، ويبدو أنه عازم على إخراج البشر من معادلته.

تعريف للإقتصاد الجديد

يعتبر الإقتصاد الجديد الحالي لعام 2014 إعادة صياغة موافقة للعصر، فهو نفس الإقتصاد القديم، إلا أنه "أضيف إليه" منظومة من ثلاثة ظواهر تتغذى فيما بينها: العولمة والرقمنة وهيمنة القطاع المالي على الأنشطة الإقتصادية البشرية

العولمة

قام كل من ويني بياننيمما وخوسيه انخيل غوريا، في كتابات كل منهم، بوصف أدق من وصفي لقضايا وتحديات العولمة. العولمة ليست فقط ظاهرة قديمة، بل ترجع لعدة قرون. وتتقدم بسرعة مفاجئة منذ عام 1989، فكان ذلك مصاحباً لسقوط جدار برلين وانهيار الشيوعية واعتناق أغلب دول العالم لمبادئ إقتصاد السوق. وانتشار الأدوات والمعايير والتقنيات التي مهّدت الطريق للعولمة التجارية وللأنشطة الإنتاجية (اتفاقيات التبادل الحر للحاويات وبرامج الإدارة التي أتاحت توحيد نمط الأنشطة الإقتصادية ووضع لغة عمل مشتركة وظهور متزايد للشركات المعولمة). دعونا نتكلم بليجاز باستخدام لغة خاصة: وهي لغة الأرقام.

الحصيلة الإيجابية للعولمة:

- توفير أكثر من مليار فرصة عمل منذ عام 1980².
- اننشال ما يقرب من مليار شخص من الفقر المُدقع منذ عام 1990³، بينما ارتفع الإنتاج العالمي إلى أربعة أضعاف⁴.
- زيادة الثروات العالمية للأسر لأكثر من الضعف منذ عام 2000⁵.

الحصيلة السلبية للعولمة:

- نستنفد بسرعة كبيرة الموارد المحدودة للكوكب، بحيث أنه بحلول عام 2015، بحسب تقدير منظمة الصندوق العالمي للطبيعة، سيعيش حوالي 5,5 مليار شخص في مناطق « الإجهاد المائي » حيث سيبدأ الماء في التناقص⁶.
- 2,8 مليار شخص يعيشون على أقل من 2 دولار يومياً، منهم 925 مليون لا يجدون ما يسدوا به جوعهم⁷.

² خارج الاستخدام الزراعي؛ الإيكونوميست، *When giants slow down*، يونيو 2013

³ معرّف دولياً بالعيش بأقل من 1,25 دولار يومياً (الإيكونوميست، يونيو 2013)

⁴ البنك الدولي

⁵ كريدي سويس، *Global Wealth Databook 2014*، أكتوبر 2014

⁶ "The Human as Bigfoot"، نيويورك تايمز، أكتوبر 2010

⁷ الأمم المتحدة، *Resources for Speakers on Global Issues*

- 1% من البشر يملكون ما يقرب من نصف الثروات العالمية⁸ على الرغم من وجود نمو إقتصادي قد يكفي لإغناء الجميع. وتستمر عدم المساواة في الإتساع، ويستمر معها الشعور بالظلم: فيعيش 7 أشخاص من 10 في بلد تفاقمت فيه عدم المساواة الإقتصادية في غضون الثلاثين سنة الماضية⁹.

خلاصة القول، منذ عام 1989: سُجل تزايد في الثروات، ومزيد من العمل في العالم، إلا أن عدم المساواة في ارتفاع بين الدول والأفراد، فلم يعد مقبولاً أن تصير الفائدة فقط إلى مجموعة الناس. وكوكب بموارد محدودة، نُهبت في جميع أنحاءه.

الرقمنة

في كتاب سيذكره التاريخ بعنوان « السيادة الرقمية¹⁰ » لبيير بولانجر، رائد الأعمال الفرنسي في مجال الرقميات، يلخص القول بأن: « الإنترنت لم يأتي ليضيف إلى عالمنا الذي نعرفه، بل ليحل محله. فهو يستولي على وظائفنا وبياناتنا وحياتنا الشخصية وملكيّتنا الفكرية ورخاءنا (...). وحرّيتنا. » حتى الآن، يمكننا أن نقول بأن الوقائع والأرقام تؤيده.

قدرت مجموعة بوسطن الإستشارية، في دراسة أجرتها، أن البيانات الشخصية لـ 500 مليون أوروبي المنهوبه حالياً من قبل المنصات الرقمية الخارجية، سوف تبلغ ما يقدر بـ 1000 مليار يورو¹¹ بحلول عام 2020. رصد هذه القيمة في جميع أنحاء العالم هو التحدي الرئيسي لهذه المنصات. والتي أصبحت أكثر فأكثر تطفلاً، وبرضاً منا، تراقب كل سلوكياتنا وحركاتنا وعاداتنا الإستهلاكية بغرض توقع إحتياجاتنا والمبادرة ببيعها؛ فالיום يبيعها لعلامات تجارية، أما الغد فسيبيعها لدولٍ يشغلها الاحتفاظ بالسيطرة على شعوبها.

فبرضاً منا وبتواطؤٍ سلبي من الشركات التقليدية، ستتحول منصات نهب بياناتنا وحياتنا الشخصية إلى إمبراطوريات مزودة بموارد تفوق موارد العديد من الدول.

فماذا يتقل دول كفرنسا وإيطاليا والأرجنتين وبريطانيا، المغربين في الديون والعجز المالي، عن دعم شعوب غالباً ما تعاني من الشيخوخة، في مواجهة جوجل وعلي بابا وأبل وفيسبوك وأمزون؟ هذه الشركات الخمس تقدر قيمتهم مجتمعين بحوالي 1600 مليار دولار، خزينة من مئات مليارات الدولارات واستثمارات في مجالات البحث والتطوير (لا سيما في مجال صناعة الإنسان الآلي، دراسات الجينوم البشري وتكنولوجيا النانو) مما يتيح لهم زيادة النفوق على دول تعاني من تخبط تام. تلك الدول، كي تلبي إحتياجات شعوبها، لا زالت تزعم فرض الضرائب على الشركات. وهو مالم تعد تستطيع حتى تطبيقه على عمالقة الرقميات ذوي المهارة وأهل العولمة. الذين يشارك، كل منهم بطريقته الخاصة، في تهرب ضريبي عالمي تقدر قيمته ما بين 5500 إلى 26000 مليار دولار¹².

من يستطع، غداً وبكل سهولة، تمويل وتجهيز جيش؟ أهي الدول ذات السيادة أم جوجل الذي وضع يده لئوّه على العديد من شركات الربوتات العسكرية (ومنهم شركة بوسطن ديناميكس)، مما يسمح له في المستقبل القريب بصناعة كتائب من الربوتات العسكرية؟ هذه الربوتات تعرفكم جيداً وستتمكن من التعرف عليكم بفضل بحوثكم على الإنترنت وخدمات تحديد الموقع الجغرافي الخاصة بكم وشبكة الإتصالات الخاصة بكم وبأصدقاكم (كشبكات التواصل الإجتماعي والجيمل).

بالتأكيد هناك أوجه أخرى أكثر إيجابية للإقتصاد الجديد. فلقد وفر خدمات جديدة ومجانية في أغلب الأحوال؛ كما رفع من كفاءتنا في العديد من المجالات؛ وولد فرص عمل مجدّية بإضافته لخدمات وتحسينه لمستوى معيشة السكان. فمن يستطيع الآن أن يعيش أو يعمل «كما كان سلفاً»، أي دون بريد إلكتروني أو تليفون محمول؟ أو من يذهب للبحث عن معلومة في موسوعة ورقية عوضاً عن البحث عنها بالأحرى على الإنترنت؟

ولكن هل يوفر هذا الإقتصاد الجديد فرص عمل بكثافة وللجميع؟ تعتبر شركتي ماكدونلدز و وول مارت أكبر اثنتين من أرباب العمل في القطاع الخاص ومن عمالقة التوزيع الأمريكي. توظف كلتا الشركتين معاً 4 مليون شخص. وتبلغ قيمة

⁸ كريدي سويس، *Global Wealth Report*، 2014

⁹ في الولايات المتحدة، نسبة الـ 1% الأكثر ثراءً حصلت على 95% من النمو منذ عام 2009. Cité dans Oxfam، مقال بعنوان En finir avec les inégalités extrêmes، يناير 2014

¹⁰ دار نشر Stock، 2013

¹¹ فاينانشل تايمز، "Personal data value could reach €1tn"، 7 نوفمبر 2012

¹² وفقاً لكل من صندوق النقد الدولي وشبكة العدالة الضريبية

أسهمهما مجتمعان في البورصة 325 مليار دولار. أي أن متوسط الموظف الواحد كقيمة ممثله في البورصة تعدل 81250 دولار.

تعتبر هذه حقاً قيمة ضئيلة، مقارنةً بنجوم الاقتصاد الجديد: فتوظف علي بابا وفيسبوك وجوجل بالكاد 80000 شخص، إلا أن قيمتهم تقدر بما يقرب لـ 800 مليار دولار: أي أن الفرد الواحد تقدر قيمته في البورصة بـ 10 مليون دولار. شرقاً أو غرباً، شمالاً أو جنوباً، راتب الفرد وفقاً للاقتصاد الجديد يعدل تقريباً مائة مرة أقل من راتب الفرد وفقاً للاقتصاد القديم... بمعنى آخر، فالإقتصاد الجديد بحاجة أقل مائة مرة « للثروة البشرية » من الإقتصاد القديم.

أعطت دراسة، بعنوان «مستقبل العمالة» لمايكل أوزبرزن وكارل بينيديكت فراي، باحثان بجامعة أوكسفورد¹³، مثلاً لا يحتمل اللبس في هذا الصدد: من أمثلة رقمنة الأنشطة البشرية هو أن 47% من الوظائف المشار إليها حالياً في الولايات المتحدة في طريقها إلى الإختفاء¹⁴. لقد بدأت حركة استبدال الإنسان بالآلات. ومن الأمثلة على ذلك: صناديق الخزائن الإلكترونية التي تحل محل موظفي الخزينة (الكاشير) في محلات السوبر ماركت؛ والروبوتات الصناعية تحل محل البشر في مهامهم الإنتاجية؛ ففي عام 2012 أعلنت شركة فوكسكون، المتعاقدة من الباطن مع شركتي أبل ونوكيا في الصين، أنها تشتري مليون روبوت ليحلوا محل عمالها.

فهل هناك عامل أكثر إدراكاً للربح أو أكثر إنتاجية من إنسان آلي لا ينام أبداً ولا يفر من العمل و ليس لديه مشاكل شخصية لتشتت ذهنه؟ أي سائق أكثر إنتاجاً من تقنية برنامج حاسوبي؟ وغداً هل سيوجد مبرمج أكثر فعالية وإبداعاً من آلة مزودة بذكاء اصطناعي فائق¹⁵؟

هل يتمكن البشر من اللحاق بالركب؟ فأولئك الذين ليسوا بالأساس من «مواليد الرقمية» - ممن لم يشبوا على استخدام الأدوات الرقمية - يعلمون أن التيار قد تجاوزهم. من المؤكد أن الإنسان قادر على التكيف في كل الظروف - فلقد سبق أن تأقلم بنجاح مع الإختراقات التكنولوجية الماضية (كالباعة والكهرباء والبتترول والسكك الحديدية). شريطة إعطائه الوقت لذلك. ولكن هل لدى البشرية حقاً وقت لمواجهة نظم حسابية تملئ عليهم القرارات في مجال الاستثمار والإستهلاك والتي لم يعودوا قادرين على اتخاذها بمفردهم إلا يتمهل وبعد زمن من التفكير؟

مع ظهور الإقتصاد الجديد لاح في الأفق، ليس مرحلة أخرى من التقدم التكنولوجي - التي ستكون موضع ترحيب - وإنما بالطبع، الاستبدال الشهير للإنسان بالآلة. إلا أن هذه الثورة الاقتصادية انضمت إلى مشروع حقيقي علمي وسياسي وفلسفي وهو: البعد إنسانية وهي تهدف إلى دمج الإنسان بالآلة للرفع من كفاءته، وفي النهاية تجعله أبدي. هو مشروع جنوني لشركة جوجل لكنه من الآن فصاعداً يمكن تحقيقه. ويشغل منصب كبير المهندسين ريموند كرزويل، المبشر بالبعد إنسانية وصاحب مؤلفات نالت نجاحاً كبيراً وتعلن بوضوح مشروعه وطموحه (لحظة التوحد قريبة: عندما تتخطى البشرية البيولوجيا، كيف يُخلق العقل (*The Singularity is Near: When Humans Transcend Biology, How to Create a Mind*)). لأن البعد إنسانية ليست بأجندة خفية كافية للإعتقاد بوجود مؤامرة: فهي تعبر عن نفسها بحرية تامة، وهي متاحة من خلال مؤلفات السيد كرزويل كما هو الحال لأي مُنتج أو ابتكار أو مكتسب لشركة جوجل. فالهدف لم يعد بصفة تامة تجاري أو مالي منذ زمن طويل: إنما هو سياسي أو بالأحرى ديني، أي بمعنى أنه يطمح إلى تغيير طريقنا في العيش وقيمنا. البعد إنسانية تنادي بجسم وعقل بشري مزود بابتكارات تكنولوجية لدرجة تجعل منه أبدي. ولن يستطيع أي شيء مقاومة الإنتشار التكنولوجي من حولنا، أو حتى داخل أجسادنا. مع كل الأسف لحدود الأخلاق والإنسانية إذا تحطمت في الطريق.

حتى الآن لم يعارض هذا الإنتشار صراحة سوى القليل من الدول - بدايةً من الصين حيث يعمل معهد بكين للجينوم على التسلسل الجيني للحمض النووي لفانقي الذكاء للتمكن فيما بعد من حقن الحمض النووي « الجيد » لعددٍ من السكان ليتمكنوا من الصمود في المنافسة العالمية. أكدت كلا من الدولتين الأروبيتين فرنسا وألمانيا على معارضتهن - ولكن إلى متى؟ ففي ألمانيا، تصدر الحكومة وبيوت الخبرة مجال شؤون حماية الخصوصية على شبكة الإنترنت. أدى الخطاب العلني الجريء والواضح الذي قدمه ماتياس دوفنر رئيس مجلس إدارة مجموعة أكسل سبرينغر بعنوان « لماذا نخشى جوجل¹⁶ » إلى شن هجوم متعمد من جوجل على النموذج الإقتصادي لهذه المجموعة. أما في فرنسا، فارتفعت بعض الأصوات لرواد

¹³ http://www.oxfordmartin.ox.ac.uk/downloads/academic/The_Future_of_Employment.pdf

¹⁴ في أوروبا، تقديرات معهد بروغل تصل إلى معدل أكثر من 54%

¹⁵ فكرة أبرزها جيمس بارات في مقال بعنوان « Our Final Invention: Artificial Intelligence and the End of the Human Era »

¹⁶ <http://www.faz.net/aktuell/feuilleton/debatten/mathias-doepfner-s-open-letter-to-eric-schmidt-12900860.html>

الأعمال في مجال الرقميات¹⁷ لتنبيه الضمائر والقوى السياسية لا سيما الأوروبية إلى خطورة أدوات الهيمنة هذه. كما هو الحال مع لورون ألكسندر، طبيب ومؤسس لموقع Doctissimo الذي قدم عمل تحليلي مهم لمشروع¹⁸ « البعد إنسانية » لشركة جوجل: أنه بداية من تضاعف عدد الروبوتات التي تملكها جوجل وصولاً إلى إيداع براءة اختراع رقم 8 543 339 B2¹⁹، والتي تتيح لجوجل فرز « أفضل » الأجنة البشرية، فكل ذلك ينزع القناع عن رؤية برمتها للإنسان وللمجتمع البشري يجدر تحسينها وضبطها بواسطة التكنولوجيا.

الأصوات التي أثيرت، لا سيما في البلدان الأوروبية، مثل أسبانيا وإيطاليا وبولندا حيث تعثرت فيها الديموقراطية في القرن العشرين وحيث يُتوخى الحذر من الرؤى الشمولية وتبعاتها: كعلم تحسين النسل والسيطرة على العقل والجسم وإقصاء الضعفاء؛ الذين أُطلق عليهم في الماضي الأونترمينشن – أي الإنسان الأدنى –. فهل في عالم البعد إنسانية لن يصير البشر العاديون كلهم أونترمينشن؟

وأين سوف تقع الحدود بين الإنسان المعدل آلياً والروبوت المؤنس؟ فكما تقدمت التكنولوجيا، كلما تشوّشت الحدود، وصاحب ذلك إقصاء للبشر «العاديين» من المنظومة. أو بمعنى أدق، سيتم إقصاء أولئك الذين ليس لديهم إمكانيات مادية كافية لدمج هذه التكنولوجيا المتقدمة إلى جانبيهم أو حتى داخل أجسادهم. سيكون هناك معسكر لمن « يملكون » وآخر لمن « لا يملكون ». وسيكون الفقراء من البشر هم الأكثر بشرية، صالحين للمرض والموت؛ كما سيكون البشر الفائقين هم الأصلح للأبدية. فالبشر الغير مزودين كفايةً بالتكنولوجيا لن تكون لديهم معرفة كافية لكي يصوتوا أو يشاركوا في الحياة المدنية. أما الآخرين من «المواطنين الفائقين» « خارقى الذكاء» سيتمتعون بمزية التصويت. أي ديموقراطية قد تقاوم ذلك؟

هيمنة القطاع المالي

رفيقة العولمة والرقمنة، تدفع هيمنة القطاع المالي الإقتصاد الجديد نحو المزيد من التحرر من قيود حقيقتنا البشرية والديناوية.

يبلغ عددنا 7,2 مليار نسمة علي وجه الأرض. يمثل إنتاجنا مجتمعين نحو 20⁷⁵⁰⁰⁰ مليار دولار. أي أن متوسط ما ينتجه المواطن الأرضي الواحد سنوياً ما يزيد تقريباً عن 10000 دولار. لنضع في الاعتبار هذا المؤشر القابل للقياس كي نفهم جيداً الصفة الغير قابلة للقياس لما سيلي.

كل عام، يتم تداول ما يقرب من 2 مليون مليار دولار، فقط بالنقر على أجهزة الكمبيوتر، في سوق منفصلة عن أي واقع ملموس إلا عن واقع التيارات الإلكترونية. يقدر بما يساوي تحديداً 1 934 500 000 000 دولار. وهو سوق العملات العالمي، حيث يتم تبادل اليورو مقابل الدولار، والين مقابل الجنيه الإسترليني، إلخ. يمثل هذا السوق 25 ضعف إنتاج الثروة العالمي. ولم يعد له أية علاقة بالواقع الإقتصادي والإجتماعي في العالم.

يوجد اليوم شكل جديد من الأنشطة المصرفية: وهو « shadow banking » أو ما يسمى حرفياً بأنشطة الظل المصرفية. فيعض الجهات المالية ممن تحرروا من كل اللوائح المصرفية، منحوا لأنفسهم مع مرور الوقت إمكانية القيام بخدمات مماثلة للبنوك: كتحويل الودائع قصيرة الأجل (أموالك في البنك) إلى إئتمانات طويلة الأجل عن طريق الإقتراض. فمن القادر على السيطرة على مستوى هذا المديونية وطبيعة أنشطتهم، أو التحقق من مدى تحمل ميزانيتهم لهذه المخاطر؟ في عام 2007، كان ال « shadow banking » يمثل 62000 مليار دولار ، أي ما يساوي تقريباً قيمة الثروة السنوية لكوكب الأرض. كما شكلت لاحقاً أنشطة الظل المصرفية عاملاً قوياً في تدهور أزمة 2008 ! بعد الأزمة، هل قضي على هذه الأنشطة الغير محكومة أو حتى وضبطت بشكل صارم؟ لانزال في أدنى الكلمات الجميلة لرئيس الولايات المتحدة باراك أوباما حينما ندد بمجازفات وول ستريت، ودعا إلى فرض « رقابة أبوية » صارمة على أنشطة

¹⁷ Olivier Sichel *et l'Open Internet Project*, Godefroy Jordan et Renaissancenumerique.org

¹⁸ <http://fr.openinternetproject.net/news/25-video-le-monde-futur-vu-par-google-et-decrypte-par-laurent-alexandre>

¹⁹ <http://www.google.com/patents/US8543339>

²⁰ حساب إجمالي الناتج المحلي لدول مختلفة من العالم وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
²¹ المصدر: بنك التسويات الدولية

هؤلاء « المليونيرات والمليارديرات » («adult supervision²²»). إلا أن أخطر الأخبار عن أنشطة الظل المصرفية، تشير أنها بلغت ما يقرب من 70 000 مليار دولار: أي أنها في زيادة !

ظننت لبضعة شهور أنّ الأزمة البالغة الخطورة لعام 2008 ستكون الفرصة التاريخية لقادة العالم الحقيقي – زعماء الدول والوزراء ورؤساء الشركات ورؤساء البنوك المركزية في العالم أجمع – لكي يستعيدوا سيطرتهم على مجريات الأمور. ودعت قمم « مجموعة العشرين » إلى ذلك. وقمت مع العديد من رجال الإقتصاد بالضغط لفرض وسيلة ضبط لهذا الكيان المالي المجنون²³. حاولت بعض الأصوات النادرة، من بينهم كان بول فولكر، إعادة هذا الجنيّ الشرير إلى الزجاجاة، ونزع سلاح ممثلين هيمنة القطاع المالي الأكثر خطورة: وهم المحافظ الوقائية، صندوق الأوراق المالية المتعثرة؛ أولئك الذين باستطاعتهم طرح بلدان بأثرها أرضاً، كما حدث للأرجنتين. إلا أنه بدلاً من تجريدهم من السلاح، قررت المؤسسات العالمية إعادة تسليحهم. كما هو الحال وفقاً لسياسة البنوك المركزية بالدول العظمى في العالم: ففي نشوة من الجشع قبيل الأزمة، اشترت بسعر مرتفع بعضاً من الأصول المالية التي صارت غير قابلة للبيع، وبالتالي لم تعد تلك البنوك قادرة على القيام بوظيفتها من إقراض الشركات والأسر. وعليه، قررت البنوك المركزية، الواحدة تلو الأخرى، شراء هذه المنتجات الكاسدة من جديد، بخلق المال من لا شيء. وهو ما يسمى بال *quantitative easing* (التسهيل الكمي): إنطلاقاً من عام 2008، قام رؤساء ست من البنوك المركزية الرئيسية في العالم بالعمل، من خلال أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، على خطوط تشفير إلكترونية لخلق أكثر من 8 000 مليار دولار من « النقود الحقيقية » من... لا شيء ! سيولات مالية، عَجَلوا بإعطائها لبنوك العالم أجمع في مقابل أصول مالية غير قابلة للبيع لهذه الأخيرة.

البنوك المركزية، التي من المفترض أن تكون مهمتها حراسة معيد العملات في العالم، قد أثقلت موازنتها بمواد سامة – كما لو أنها قد وضعت شيئاً من العفن في خزانة مليئة بالأوراق المالية. دون شك، لم تكن تملك حينها خيار آخر أكثر رجوحاً. فالبدل الآخر كانت الأزمة القلبية للنظام المالي العالمي، لعدم توافر ضخ السيولة. انتهزت البنوك الخاصة الفرصة كلياً لإعادة تجديد الأرباح وأنشطة المضاربة ومستوى الأجور. فأصحاب شركات المعاملات المالية ببول إستريت اللذين كانوا قد قادوا المنظومة المالية العالمية إلى حافة الإفلاس في عام 2008، هم من تقاسموا فيما بينهم في عام 2013 ما يقدر بـ 26,7 مليار دولار. أي بزيادة تعدل 10 مليار دولار عن عام 2008²⁴.

تكتظ البنوك الخاصة بموارد غير مستعملة. حتى أن البنوك التي تبذروا غارقة في غرامات ضخمة – بعضها بسبب غسل أموال تنظيمات تجارة المخدرات، والبعض الآخر لتعمدهم خداع عملائهم الأمريكيان – لديهم رسالة واحدة إلى الأسواق: « لم يردعنا هذا بالمرّة ! ». في عام 2009 دفعت هذه البنوك الأمريكية والأوروبية أكثر من 128 مليار دولار كغرامات للحكومة الأمريكية، دون أن تتعثر أياً منها. والسبب في ذلك: أنه بصفة دائمة منذ عام 2009، وحدها البنوك الأمريكية أفرزت أكثر من 500 مليار دولار من الأرباح²⁵.

واتبعت الشركات نفس التبار، فهي أيضاً لا تعلم ماذا تصنع بالأرباح التي راكمتها. كما أن أكثر من 500 شركة أمريكية مساهمة في البورصة، قامت بإعادة صب 95% من أرباحها إلى مساهميها.

تعطل المشاريع، والرغبة أو الميل إلى إعادة الإستثمار أموال الماضي لتمويل المستقبل يُفهم كذلك من خلال مستويات الخزائن المخيفة للشركات: في ختام عام 2013. كانت الشركات الأمريكية قد ادخرت 1600 مليار دولار في خزائنها²⁶. بينما اكتنزت الشركات الأوروبية والأفريقية والشرق أوسطية ما يزيد عن 1000 مليار دولار²⁷. أي ما يعادل²⁸ رأس المال الذي لم يستثمر بعد (حتى نهاية 2013) من صناديق الأسهم الخاصة *private equity*، ما يسمى بـ «المسحوق الجاف» في لغة المهنة. هو فعلاً مسحوق جاف لا يروي ظمأ أحد فيما عدا العمولات الإدارية التي يتحصل عليها قلة نادرة من ذوي الإمتيازات *happy fews*.

²² أندرو كلارك، مقال بعنوان "وعد أوباما بفرض رقابة أبوية على وول ستريت"، جريدة الجاردين، 19 ديسمبر 2008

²³ اجتماع احاطة الأوراق لمعهد مونتاني قبيل قمة العشرين المنعقدة بلندن وبييتسبرغ في مارس وسبتمبر 2009
<http://www.institutmontaigne.org/fr/publications/reconstruire-la-finance-pour-relancer-leconomie> et
<http://www.institutmontaigne.org/fr/publications/entre-g2-et-g20-leurope-face-la-crise-financiere>

²⁴ جهاز الرقابة المالية الأمريكي؛ 164 530 دولار أمريكي من العمولات للشخص الواحد

²⁵ المؤسسة لتأمين الودائع الفدرالية، جريدة وول ستريت، رويترز

²⁶ Moody's

²⁷ Deloitte، 3500 مليار دولار مدخرة لدى الشركات على مستوى العالم في ختام عام 2013

²⁸ المصدر Preqin

«كل ذلك والنتيجة صفر!». في كل أنحاء العالم، يستمر الضغط على الرجال والنساء العاملين بالقطاع الخاص كي يكونوا بصفة دائمة أكثر إنتاجية – ويظل التهديد بالبطالة مقنعاً: فهناك أكثر من 200 مليون عاطل في العالم. منهم 75 مليون لا تتجاوز أعمارهم 25 عام. فالشباب هم أكثر عرضة للبطالة من سابقهم في السن بنسبة ثلاثة أضعاف: مأساة تعني بالأخص أوروبا والشرق الأوسط، وتزيد من مظاهر التعصب التي تردي سريعاً عباءة خطابات يُزعم أنها دينية، ومعادية صراحةً للأجانب. ونضيف إلى الـ 200 مليون عاطل، 839 مليون عامل ممن يقتنون بأقل من 2 دولار يومياً²⁹. وتستمر الشركات في جميع أنحاء العالم، وتستمر ممارسات خفض التكاليف *cost-cutting*، بالضغط اليومي الغير منقطع لكي يصير موظفيهم أكثر كفاءة وأكثر إنتاجية... حتى يستبدلونهم يوماً ما بإنسان آلي.

هذا هو واقع الاقتصاد الجديد للقرن الحادي والعشرين: إقتصاد يسود عليه طابع العولمة، يعدو بسرعة نحو الرقمنة، كما تحكمه حركة هيمنة القطاع المالي. إلا أنه ليست لديه ثقة كافية في الإنسانية ولا في المستقبل ليستثمر فيه أرباحه.

كيف يمكن إعادة الإنسان إلى بؤرة الاهتمام والخروج من فخ الإقتصاد الجديد؟

ما هي كيفية الخروج من فخ الإقتصاد الجديد؟

أرى احتمالين، اثنين فقط. فالأول هو أنه علينا بأي ثمن تجنب السيناريو الأسود للحادث (المتعمد أو عن غير قصد) الذي أصاب حتى قلب محرك الإقتصاد الجديد. وتحديد الأسواق المالية المعولمة والمرقمنة والتي لا يحكم البشر بشكل متزايد قبضتهم عليها.

السيناريو الأسود للحادث

ثلاثة حوادث يمكن أن تقع، ودون شك بنفس احتمالية الوقوع لكل منها:

- **حدوث أزمة مماثلة لأزمة عام 2008**، إلا أن النظام قد لا يستطيع إحتوائها. فعندما أعود بالذاكرة إلى الماضي، ولأني عشت ذلك عن قرب شديد في نيويورك، فاني أعرف أننا مررنا حقاً عن كئيب من إفلاس مالي عالمي. إلا أن الحظ أو العناية الإلهية قررت خلاف ذلك. لكن منذ تلك الواقعة، لم يتم وضع أي جدار وقائي حقيقي لمواجهة الحريق القادم. من أين سيندلع؟ هل من تباطؤ الإقتصاد العالمي، والذي تسبب في انهيار مالي حتمي في أوروبا؟ أم من إفلاس مصرفي في الصين؟ بغض النظر: فحينما ينتشر الحريق في النظام المالي المتصل ببعضه، سوف تمتد بعيداً. وبسرعة.
- حدوث خلل طارئ لربوتات السوق المالي. قد سبق وقوع هذا الحادث، على نطاق صغير. ففي السادس من مايو لعام 2010، ببورصة نيويورك، حدث ما يسمى بالـ «flash crash». في ذلك الوقت، كانت الربوتات (برامج حاسوبية) هي من تقوم بتنفيذ تلتني معاملات البورصة. ولأسباب لم يستطع أحد أن يوضحها³⁰ تماماً، بدايةً من المنظم الأمريكي وهو هيئة الأوراق المالية والبورصات SEC، اختلت ربوتات السوق المالي، ونجم عن ذلك تدمير 862 مليار دولار من القيمة السوقية في 20 دقيقة. فتطلب الأمر تدخل بشري في اللحظة الأخيرة – فأمر رئيس بورصة نيويورك بـ «فصل التيار الكهربائي» عن البورصة (لاغياً بشكل تعسفي مئات آلاف من تعاملات البورصة) – لكي يتم الإحتواء والسيطرة على هذا الإنهيار الواقع دون سبب. وإن لم تتخذ إجراءات وقائية، سننتعرض «لأعطال فنية (flash crashes)» أخرى، واسعة النطاق، ستجر في أعقابها مراكز مالية عالمية أخرى، كلها متصلة ببعضها. وخصوصاً أن حصة تعاملات البورصة الأتوماتيكية، وسرعتها، لا تتوقف عن الارتفاع. وكذلك تداول عالي التردد، ما يمثل نصف معاملات البورصة بالولايات المتحدة، كما يسمح بتنفيذ الأوامر بسرعة الضوء، بل وأسرع من ذلك: فمن الآن وصاعداً يمكن للربوتات البورصة تنفيذ ما لا يقل عن 600 تعامل في غمضة عين (100 ملي ثانية). مين يزود؟
- هجوم متعمد. هذا النوع من الحوادث بالبورصة العالمية المرقمنة، الذي قد يؤدي إلى تبخر مساحات بأثرها من الثروة المالية، يمكن حدوثه بمحض الصدفة – عن طريق التفاعل بين الآلات المعقدة – وقد يحدث بسبب مخطط متعمد لتدمير أحد المراكز المالية. فإن كان قد تمكن مجموعة من الهاكرز المجهولين، في صيف 2014، من اختراق الأنظمة المعلوماتية للمصرف الأقوى بالولايات المتحدة الأمريكية (جي بي مورجان/J.P.Morgan) وتمكنت من سرقة البيانات الشخصية لـ 76 مليون منزل أمريكي – لإستخدامها في المستقبل، ولأهداف لا تزال مجهولة. إذن، في يومنا هذا، أية بيانات ومعلومات مالية بمأمن من ذلك؟ أي بنك؟ أي مركز مالي يمكنه أن يعلن

²⁹ مكتب العمل الدولي BIT

³⁰ <http://www.bloombergvew.com/articles/2012-05-07/flash-crash-story-looks-more-like-a-fairy-tale>

ودون تردد أنه محصن تماماً ضد تسلل مثل هذا؟ ففي أبريل عام 2014، صرح هنري دي كاستري المدير العام لشركة أكسا AXA، أولى شركات التأمين على مستوى العالم، أن الخطر الأول الذي قد يهدد قريباً شركات التأمين العالمية هو خطر الشبكة المعلوماتية³¹ cyber. ويسبق حتى حوادث السيارات والكوارث الطبيعية والحروب.

من منا يمكنه أن يطالع حسابه البنكي بطمأنينة على الإنترنت، وهو يعلم أن أحد ما في مكان ما يمكنه أن يفرغ حسابه من محتواه ثم يختفي، فقط ببعض نقرات على لوحة المفاتيح وبالتلاعب بكتابة إلكترونية؟ إذا كان ضح آلاف المليارات من السيولة بواسطة البنوك المركزية يتلخص في كتابة سطر من الرموز، أفلا يمكن كذلك لكتابة سطر آخر من الرموز إبادة آلاف المليارات من السيولة المالية؟

المستثمرون على المدى الطويل والمستشارون الضالعون في إدارة الزمة المالية لن يفوتهم اتخاذ إجراءات وقائية ضد خطر مماثل. فهم يستثمرون بكل عزمهم في الأصول المالية الملموسة: كالشركات والاقتصاد الحقيقي والعقارات والأراضي الزراعية والمواد الأولية والطاقة. ولديهم الحق فعلاً. لكن المسألة التي تشغلنا ليست تحسين الأرباح أو وضع الأصول المالية. وإنما تجنب انفجار اقتصادي ومالي واجتماعي، فأزمتي عام 1929 و2008 ليستا إلا مجرد ظواهر عارضة مقارنةً به.

هل يجب علينا انتظار فيضان جديد؟ وهذه المرة سيكون فيضان مالي، أيلزنا ذلك لإعادة مجتمعاتنا إلى وضعها الصحيح؟ أي بمعنى تسخير المالية في خدمة الاقتصاد، والاقتصاد المعولم في خدمة الإنسانية، بدلاً من العكس. والسيطرة على البرامج الحاسوبية والروبوتات التي ستعمر مجتمعاتنا، جاعلين منهم خدماً لنا بدلاً من تركهم، راحةً وكسلاً منا، يملون علينا أولوياتنا ثم خيارنا. أي استعادة السيادة التي تنازلنا عنها لصالح الإمبراطورية الرقمية الاحتكارية، والتي صارت أكثر نفوذاً من دول العالم، والقادرة غداً على انتاج وتعبئة جيوش من الآلات. كما أن لديهم من الوقاحة والإستخفاف بالعقول ما يجعلهم يلحقون شعارات لا تخدع أحداً بأنشطتهم التجارية المحتملة، مثل: « لا تكن شريراً don't be evil ».

« لا تكن شريراً ». من سيخلصنا من هذا الشر؟ هذا هو السيناريو الأخير والوحيد للتحرك: هذا الأمر متروك إلى البشر للتحرك من فخ الاقتصاد الجديد، بالإستعانة بسلطة تفوق سلطة الآلات والمالية.

سيناريو التحرر

أكد شارل دي جول على أنه « لا يتأسس بنيان على غير أرض الواقع »، لذلك إذا أردنا بناء أو إعادة بناء اقتصاد أو مجتمع عالمي واضعين الإنسان في بؤرة الإهتمام، فعلياً الإنطلاق من حقيقة بسيطة وهي: أنه لا توجد قوة مالية يمكنها أن تأمل في مواجهة القوة النارية لاقتصاد 2014 العالمي المهيمن عليه من قبل القطاع المال. كذلك لن تتمكن أي أمه ولا حتى منظمة دولية، مهما بلغت من التطور والنفوذ، من منافسة أنظمة الذكاء الاصطناعي المنتشرة الآن في حوالي 10 مليار جهاز متصل بالإنترنت وبسرعة خارقة – ألا وهي سرعة شبكات الكمبيوتر³².

شكراً للرب الذي حبأ البشر بأداة أقوى من ذلك بكثير. هذه الأداة صغيرة مثل حبة رمل أو خردل حُشرت في آلة جيدة سلسلة الحركة. وهي كذلك مزعجة كالحصاة التي كان يطلق عليها أجدادنا باللاتينية « scrupulum ». هي الضمير: تلك «الحصاة المدببة» في الحذاء، التي تعوق المرء عن الإسراع نحو الكارثة.

وازع الضمير أو صحة الوعي. هو أفضل ترياق مضاد لذلك الاقتصاد الجديد الذي يريد أن ينزع عنا إنسانيتنا. أويأخذ بنا إلى «البعد إنسانية» كما يدعوها نذراء السوء بوادي السيليكون Silicon Valley، هو بالأحرى الوعي البشري. فالآلات مهما بلغت من التطور والأفكار الشمولية بما فيها بالتأكيد «البعد إنسانية»، والمال مهما بلغ قدره، كل ذلك لن ينجح في وأد الضمير البشري. وعلى ذلك يشهد التاريخ البشري، لاسيما تاريخ القرن الماضي، بدايةً من ألكسندر سولجنيتسين حتى فاتسلاف هافيل ومروراً بليخ فاونسا وإيلي فيزيل ونيلسون مانديلا وغاندي؛ « والمرأة الأخيرة التي ماتت في معسكر الاعتقالات رافنزبروك (النازي) لإيواها واحداً منا³³؛ وكارول فويتبيلالا (البابا يوحنا بولس الثاني). أما في القرن الحادي والعشرين فسوف يسيطر الوعي البشري على الآلات وعلى المالية مثلما قضينا على الأفكار الشمولية في القرن العشرين.

³¹ لقاء مكتوب في جريدة ليزكو بتاريخ 23 أبريل 2014

³² Source IMS

³³ André Malraux, discours du transfert des cendres de Jean Moulin au Panthéon, 19 décembre 1964

« المطرقة ترى المسامير في كل مكان » فبعض رواد الأعمال ومهندسي وادي السيليكون أو بنغالور في الهند أو تشونغ غوانكون في الصين لا يرون في الجنس البشري إلا أنه كومة من اللحم والعظم والذكاء قابل للإختزال في معادلة وجزئيات؛ وبالتالي هو قابل لإعادة البرمجة والتعديل إلى ما لا نهاية. جدير بالذكر أيضاً أن بعض المتخصصين بالمالية في وول ستريت ولندن وهونج كونج لا يرون في الجنس البشري إلا سلسلة من التدفقات النقدية وقدرة على العمل وتراث مادي قابل للتنمين والاستغلال. لكننا نعلم، وفقاً حتى للأراء العلمية، أنهم قد فشلوا مسبقاً. فأتساءل العمل الذي كنت أشرك فيه بكلية برنارددين بالمدرسة الكاتدرائية، التي ترجع إلى القرن الثالث عشر والتي بُعثت من جديد وخرجت من الأرض في عام 2004 بعد أن ظلت مندثرة لمدة قرنين – فلقد مرّت الثورة الفرنسية بهذا المكان – ذُكر « مشروع الدماغ البشري Human Brain Project » والأعمال المتقدمة في مجال المخ البشري، والتي قامت بها جامعة بار ايلان بتل أبيب. فعلى حد تعبير أحد هؤلاء الباحثين: «كمرحلة أولى لنصل يوماً ما إلى القدرة على الاستنساخ، نجحنا في عزل كل وظائف المخ البشري إلا واحدة وهي الضمير»

هذا الضمير لم يستسلم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الرائدة في الاقتصاد الجديد، يسمون صوت الضمير بحب البشرية philanthropy. ال « العطاء ». فكل عام تعطي 95% من الأسر الأمريكية للجمعيات الخيرية ما يقدر إجمالاً بأكثر من 300 مليار دولار³⁴. هاهي الطريقة الأولى للتخلص من الفخ الذي وضعنا فيه الاقتصاد الجديد، ولإعادة الإنسان إلى محور الإهتمام.

الطريقة الثانية أوروبية: وهو ظهور بطيء ولكن منتظم لاقتصاد المشاركة. ففي أوروبا بلا شك، أكثر من غيرها من الدول، يوجد وعي بعالم ذو موارد بشرية وطبيعية محدودة. لذا، بدلاً من تبني مواقف انتهازية وتجارية بحثة والتي تنتشر بكثرة في بقية العالم، قام الإختيار على تقاسم ما هو نادر مع تجنب بقدر الإمكان المعاملات النقدية. نتقاسم أو نتبادل ركوب السيارة، الخدمات المنزلية، والسكن. الإنسان يستعيد حقوقه؛ وكذلك المجتمع المحلي. فاقتصاد المشاركة – بمعنى استخدام المال بدلاً من امتلاكه – لديه مستقبل مشرق³⁵.

يبين العطاء الأمريكي والاتجاه الأوروبي نحو المشاركة. ليست آسيا بمعزل عن هذا الإتجاه: فجاك ما مؤسس مجموعة علي بابا وصاحب أكبر ثروة في الصين، لديه من الإرادة والقوة ليصبح أكبر رجل عطاء في مطلع القرن الحادي والعشرين وليصبح ملهماً لبني وطنه كنموذجاً جديداً للتنمية.

المشاركة والعطاء. ليس هناك أي برنامج حاسوبي بإمكانه نسخ أو توقع هذه المظاهر للضمير الإنساني، والذي ستظل له الكلمة الأخيرة؟ ولكن كيف ينبعث من جديد، دون تأخر، في وسط هذا الاقتصاد الجديد الذي يعمل بسرعة كبيرة على نزع الطابع الإنساني؟

وسائل التقنية: يستحق الأمر استكشاف وسائل للتقنية على المدى المتوسط، بالتعاون مع المنظمات العالمية المنوطه بذلك (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة): لإيجاد وسائل تقنية ذات معايير و علامات للجودة. أن الأوان لفرض معايير عالمية وبكل بساطة أدمية على العولمة والرقمنة وهيمنة القطاع المالي على اقتصادنا «Human inside». تحفيز و التعامل مع الشركات والمؤسسات المالية التي تمنح امتيازات ملموسة وذات حجم، في سياق عملياتها لخلق الثروة، للعنصر البشري وليس للإنسان المعدل أو للآلات؛ والتي تتميز بالعطاء (من قبل مساهميها ومديريها وموظفيها) بدلاً من الشجع؛ وكذلك المشاركة بدلاً من الإنتهازية. فالأمر ليس مجرد ربط بين تكوين الثروات والتوفير الفعلي لفرص العمل بواسطة شركة – فهذا في حد ذاته بداية جيدة ولكن غير كافية – إنما أيضاً: ظروف العمل وتأثيره على البيئة المحيطة – وهذا ما نسميه نحن المسيحيون بالخلق. فينبغي أخذ كل الأمور على حد سواء بعين الإعتبار، كما يجب الأخذ في الإعتبار الظروف المعيشية لهؤلاء ممن لن يستطيعون المشاركة المباشرة في الإقتصاد الهادف، والذين يزيد عددهم بلا شك من وقت لآخر.

ها هو برنامج حقيقي للإجراءات التي ينبغي على المنظمات العالمية أن تشرع فيها على وجه السرعة، ليس فقط هذه المنظمات، ولكن كذلك كل من هم في موضع مسؤولية ومن هم على رأس مجالات التنمية والاقتصاد الجديد، بداية من العاملين على المالية في وول ستريت وهونج كونج إلى المهندسين في وادي السيليكون وبكين، ومروراً بلندن وبرلين وتل أبيب وبنغالور وكل البؤر التكنولوجية « hubs » والمالية التي تقوم بإعداد العالم الذي سوف نعيشه غداً. سيستغرق هذا البرنامج وقتاً طويلاً. ولذلك فإنه يتوجب على الوعي الإنساني، في ظل اقتصاد يفقد إنسانيته تدريجياً، أن يظهر في الصورة

³⁴ National Philanthropic Trust الصندوق الخيري الوطني

³⁵ في عام 2012 تلتى الشعب البريطاني وثالث الشعب الألماني كانوا من المستهلكين المشاركين. (Arte، يوليو 2013).

منذ الآن. هذا الظهور يحتاج إلى منصة وثب « springboard »: فكما أن هناك أطواق النجاة، هناك أيضاً منصة الوثب، تلك التي يمكن أن تمنحها لنا سلطة أخلاقية وروحية عليا.

أحلم بأنه ذات يوم قريب، في ظل عالم تتزايد فيه الهمجية و ينخسف فيه الضمير الإنساني، سيظهر رجل يحظى بهذه السلطة الأخلاقية والروحية. يمسه بعضا الحاج، ويتوجه قداماً نحو مركز الاقتصاد العالمي الحالي ومقر الأمم المتحدة بنيويورك. ويصحب معه، دون تحفظ ولا استثناء، كل زعماء الديانات العظمى، ويذهبوا جميعاً حاملين رسالة، إلى زعماء الاقتصاد ورجال المالية والسياسة للقرن الحادي والعشرين، مغزاهما: « اهدموا هذا الجدار ». على غرار ما قام به البابا يوحنا بولس الثاني بدايةً من عام 1978 في مواجهة جدار برلين ومن بعده رونالد ريغان في عام 1987، وبأن يجمعوا الصفوة العالمية لإسقاط الجدار الغير العيبي. جدار من المال الجنوني والتكنولوجيا استعبادية، والذي يبيث الفرقة بين الناس ويساعد على تفاقم عدم المساواة والخصومات والعنف فيما بينهم. هو حائط غير مرئي لكنه فعال، فهو يدفع البشر نحو الخروج من الحياة الديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية لصالح آلات مجردة من الروح.

« اهدموا هذا الجدار ». من يستطيع، قبل فوات الأوان، فرض هذا الظهور للوعي البشري، هذا الخيار الذي سيمثل الأفضلية للإنسان.

من غير البابا فرنسيس، في مكان غير نيويورك – بعد خمسين عاماً من «خطاب من أجل السلام» الذي ألقاه البابا بولس السادس – فمن غيره يستطيع حمل مثل هذه الرسالة التي تدعو إلى التحرر.

تذييل: ماذا عن الغد؟

(النص المكتوب يأتي بعد الطبعة التي صدرت من مجلة الثقافة والإيمان في ديسمبر من عام 2014، وبعد التأكيد الذي تم يوم 17 نوفمبر 2014 لقدم البابا إلى نيويورك في سبتمبر عام 2015)

رسالة التحرير للبابا فرنسيس ستكون مرتقبة. وستمثل خرقاً في الجدار والذي قد يبدو منيعاً، جدار المال الجنوني، المهيمن على القرن الحادي والعشرين. وهو أيضاً جدار التكنولوجيا الساعية إلى نزع الطابع الإنساني. فمن خلال هذا الخرق، ينبغي أن يندفع الجميع من أصحاب الديانات الكبرى السماوية، وكذلك الفلاسفة العلمانيين، واضعبي الكرامة الإنسانية فوق كل شيء، لطرح طرق ملموسة لإعادة أسنة اقتصادنا ومجتمعنا. وفي هذا السياق، فقد مر الآن أكثر من قرن على الكنيسة الكاثوليكية وهي تقترح عقيدة اجتماعية تطرح بدورها أجوبة على تحديات الوقت الراهن.

إذ تقترح مبادئ مطلقة لحفظ الكرامة واحترام الكائن البشري. فلا يجوز المساس به ولن يكون موضعاً للإستغلال: « فيجب أن تخضع موازين الأمور وفقاً لترتيب البشر للأشياء وليس العكس³⁶ » مع كل الأسف لأصحاب نظرية البعد إنسانية وعلماء سترينجلوف (Dr. Strangelove).

فكيف نتغلب على هيمنة القطاع المالي، إلا بترسيخ مبدأ "عمومية الخيرات"³⁷؟ فعلى الرغم من أننا بالتأكيد ملاك لخيرات "الخلق" إلا أننا نظل فوق ذلك مؤتمنين على الودائع: فعلياً نحن أن نميها، من أجل أولئك الذين يعيشون حولنا ولمن سيعيشون من بعدنا. هذه هي الخطوط العريضة لنظام مالي دائم³⁸، في خدمة ما نطلق عليه "الصالح العام".

وأخيراً ما هي كيفية الرد على تحديات العولمة - التي تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من مخاطر - هل بالنشوء في نهاية المطاف « لسلطة عامة ذات صلاحيات عالمية »³⁹ ؟ تلك التي قد تكون يوماً ما منظمة جديدة للأمم متحدة، تاركة أخيراً

³⁶ خلاصة العقيدة الاجتماعية للكنيسة

http://www.vatican.va/roman_curia/pontifical_councils/justpeace/documents/rc_pc_justpeace_doc_20060526_compendio-dott-soc_fr.html

³⁷ Ibid

³⁸ مشروح بالتفصيل في كتاب «أمل مواطن أوروبي L'espérance d'un Européen» للكاتب فرانسوا فيلروي دي جالهو (دار نشر Odile Jacob، 2014)

³⁹ Jean XXIII, Mater et Magistra, 1963

المجال كله بهيئاته الأساسية إلى قوى القرن الحادي والعشرين: وهم أمريكا اللاتينية ودول آسيا باستثناء الصين، والعالم الإسلامي. منظمة جديدة للأمم المتحدة تضع على رأس جدول أعمالها إعادة أنسنة إقتصادنا ومجتمعاتنا، والتي من دونها لن يكون هناك سلام دائم بين الشعوب.

سيكون ذلك تحدياً آخر للبابا فرنسيس في نيويورك: إعادة منح الأمم المتحدة دعوة ومشروعية يبدو أنها قد فقدتها، 70 عاماً بعد تأسيسها، و25 عاماً بعد سقوط جدار برلين. هو تحد يتردي ثوب الأمل.

إدوار تـ تـرو

2014 ربحمسي 24

www.edouardtetreau.com